الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
يونيورسيتي إسلام انتارابغسا ملايسيا

المستدرك على الصحيحين للحاكم

دراسة منهجية حديثية

DONATED TO THE LIBRARY OF
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY
BY

Kulliyah of Islamic Revealed
Knowledge and Human Sciences

Date Received :13/2/02

إعداد

محمد مستقيم بن محمد ظريف

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

نوفمبر ٢٠٠١

خلاصة البحث

تناول هذا البحث دراسة منهجية حديثية عن كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم النيسابوري، الذي استدرك به المؤلف على الصحيحين للإمام البخاري ومسلم، الأحاديث التي فاتتهما أو أحدهما، ولأجل ذلك يعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر الأصلية في الحديث.

فتحدث هذا البحث عن الإمام الحاكم؛ مولده وعصره ووفاته، وحالته السياسية والاجتماعية المتوترة السيئة، وعن نشأته العلمية: عن شيوخه وتلاميذه، ثم انتصابه محدثاً وإماماً في الحديث، حتى لقب بأعلى ألقاب المحدثين "الحاكم"، وعن مؤلفاته وتصانيفه المتنوعة التي بلغت أكثر من عشرين كتاباً.

كما وضَّحَ هذا البحث أن المؤلف اتبع في الكتاب منهج البخاري ومسلم، فوزعه على الأبواب الفقهية. وذكر شروطه، ومنهجه في الحكم على الأحاديث. كما أنه أتى على كثير من الانتقادات عليه، وقام بتحليلها رداً أو إقراراً.

ووصل في النهاية أن الحاكم لم يلتزم في المستدرك التزاماً دقيقاً للمنهج الذي رسمه للحكم على الحديث، والجرح والتعديل، فبسبب ذلك تسربت في الكتاب كثير من الأحاديث، لا توافق المنهج الذي وضعه الحاكم، وشرط الكتاب، فضلا عن شرط الشيخين، وذلك إما لتساهل الحاكم، أو أن المنية عاجلته قبل مراجعته النهائية للكتاب. كما تصدى هذا البحث للتنبيه على كثير من الأحاديث في المستدرك التي سكت عنها الحاكم، واقترح ببذل مزيد من الجهد لخدمة هذا الكتاب مماثلاً لخدمة الذهبي في كتابه "تلخيص المستدرك".

ABSTRACT

This thesis is a study on "*al-Mustadrak `Ala al-Sahihayn*" by *al-Hakim al-Naisaburi*, which is considered as one of the important sources in the field of *Hadith*. It concentrates on the methodologies adopted by *al-Hakim* in evaluating and verifying the status and authenticity of *hadith* and its narrators. There is much criticism and controversy on this book and also its author, particularly on the consistency of *al-Hakim* in the writing of his book, especially his methods of evaluating and ascertaining the status of *hadith* as prescribed in his book, and in general. Other issues related to the book are also discussed, such as its nature, content, arrangements, as well as the biography of the author.

The method applied in this study is a critical and analytical appraisal of *al-Hakim's* methodology based largely on examples and evidences from within the book and also with some references from the works of other *Hadith* scholars. In addition, there is also a descriptive analysis on the historical presentation, with critical discussion at appropriate places.

The main finding of this study is that *al-Hakim* is not consistent in observing his methodologies in *Mustadrak `Ala al-Sahihayn*, evidenced by the existence of some *hadiths* that is not in conformation with the status of the books of *Sahih*. It is highly probable that his inability to revise the book is the main reason for the inconsistencies. In addition, it is observed that the book also contains some *hadiths* that have not been ranked or evaluated, either by the author or its commentators. This will require an extensive study and analysis to determine their status as either being *Sahih* or *Dhaif*.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Qur'an and Sunnah Studies).

Habeeb Rahman Ibramsa
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Qur'an and Sunnah Studies).

Mohammed Abullais
Examiner

This thesis was submitted to the Department of Qur'an and Sunnah Studies and is accepted as partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Qur'an and Sunnah Studies).

Habeeb Rahman Ibramsa
Head,
Department of Qur'an and Sunnah Studies

This thesis was submitted to the Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Qur'an and Sunnah Studies).

Mohd. Aris Hj. Othman
Dean,
Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name: MUHAMMAD MUSTAQIM B. MOHD ZARIF

Signature: Date: 5/1/2002

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٠١ محفوظة لـ "محمد مستقيم بن محمد ظريف".

المستدرك على الصحيحين للحاكم: دراسة منهجية حديثية.

لا يجوز إعادة إنتاج، أو استخدام هذا البحث غير المنشور، في أي شكل، وبأي صورة (آلية كانت، أو إلكترونية، أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ والتسجيل، من دون إذن مكتوب مسبق من الباحث، إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم، بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس، وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع، أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، لا للبيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبت منها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث أو الباحثة مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بعنوانه (أو عنوانها) مع الإعلام بتغير العنوان إذا حصل.

٥- سيتم الاتصال بالباحث أو الباحثة لغرض الحصول على موافقته (أو موافقتها) على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه (أو عنوانها) البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث أو الباحثة خلال عشرة أسابيع من تأريخ الرسالة الموجهة إليه (أو إليها)، فستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد مستقيم بن محمد ظريف.

التوقيع

5/1/2002

التاريخ

شكر وتقدير

بعد الحمد لله والثناء عليه، لا يسعني إلا أن أتوجه ببالغ الشكر وأسمى آيات التقدير والاحترام إلى والدي العزيزين على نصيحتهما بالغالي والنفيس في سبيل تربيتي وتنشئتي تنشئة إسلامية، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يجزيهما خير ما جازى محسناً ﴿رب ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾. كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور حبيب الرحمن إبرامسا على ما أسداه إلي من ملاحظات قيمة وتوجيهات نيرة كان لها دور بارز في إخراج هذا العمل إلى الوجود، دون أن أنسى الجهود المضنية التي بذلها الأستاذ الممتحن الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي في تنقيح وتهذيب البحث، فله خالص الشكر. كما أشكر زميلي عبد الله بن محمد الموريتاني، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

محتويات البحث

خلاصة البحث	ب
خلاصة البحث باللغة الإنجليزية	ج
صفحة القبول	د
صفحة الإقرار	هـ
شكر وتقدير	ز
الفصل التمهيدي:	١
المقدمة	٢
إشكالية البحث وأسئلته	٥
أهداف البحث	٥
منهجية البحث	٦
الدراسات السابقة	٦
الفصل الأول: نبذة تاريخية عن حياة الإمام الحاكم النيسابوري:	١١
المبحث الأول: عصر الحاكم ونشأته	١٢
المطلب الأول: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصره	١٢
المطلب الثاني: نشأة الإمام الحاكم	١٩
أ- اسمه ونسبه	١٩
ب- مولده ونشأته العلمية	١٩
ج- وفاته	٢٣
المطلب الثالث: شيوخه وتلامذته	٢٣
المبحث الثاني: مكانة الحاكم وآثاره العلمية:	٢٤
المطلب الأول: مكانته عند العلماء، والاتهامات ضده ومناقشتها	٢٤
المطلب الثاني: آثاره العلمية في الحديث والتاريخ وغيرهما من العلوم	٢٩
الفصل الثاني: التعريف بالمستدرك على الصحيحين للحاكم:	٣٣
المبحث الأول: التعريف الإجمالي بالمستدرك وخصائصه:	٣٤

المطلب الأول: تعريف المستدرك ٣٤
أ- المستدرك في اللغة ٣٤
ب- المستدرك في اصطلاح المحدثين ٣٤
ج- زمن ظهور المستدرك كنوع من المصنفات الحديثية ٣٥
د- الفرق بين المستدرك والمستخرج ٣٦
المطلب الثاني: دواعي تصنيفه ٣٦
المطلب الثالث: خصائص المستدرك، ومكانته ٣٧
أ- خصائصه ٣٧
ب- مكانته ٣٨
المبحث الثاني: تنظيم المستدرك وعدد كتبه وأحاديثه: ٤٠
المطلب الأول: التنظيم الموضوعي للمستدرك ٤٠
أ- منهج الإمام البخاري في صحيحه ٤٠
ب- منهج الإمام مسلم في صحيحه ٤١
ج- منهج الحاكم في المستدرك ٤٢
المطلب الثاني: عدد الكتب والأحاديث في المستدرك ٥٠
الفصل الثالث: منهج الحاكم في المستدرك للحكم على الحديث والرجال: ٥١
المبحث الأول: منهجه في الحكم على الحديث والرجال: ٥٢
المطلب الأول: منهجه في الحكم على الحديث ٥٣
- أقسام الحديث الصحيح عنده ٥٤
- منهجه في تضعيف الحديث ٦١
المطلب الثاني: منهجه في الحكم على الرجال جرحا وتعديلا ٦٣
- أوصاف الراوي المقبول ٦٣
- أوصاف الراوي المجروح ٦٤
- الصيغ التي استعملها الحاكم للتوثيق ٦٤
- الصيغ التي استعملها الحاكم للتجريح ٦٤

المبحث الثاني: تطبيق الحاكم منهجه في المستدرك، وانتقادات العلماء ومناقشـــــــــــتها: ٦٦
المطلب الأول: تطبيقه المنهج المرسوم في المستدرك ٦٦
١- تطبيق قاعدته لقبول الزيادات من الثقات ٦٨
٢- تطبيقه لقاعدة تصحيح الحديث بالمتابعات والشواهد ٦٩
٣- تطبيقات الحاكم لأقسام الحديث العشرة في المستدرك ٧٢
٤- تطبيقه لقاعدة جهالة الراوي وما يتعلق بها ٧٥
المطلب الثاني: انتقادات العلماء له ومناقشتها ٧٧
١- انتقادات العلماء قول الحاكم "شرط الشيخين، أو شرط أحدهما" ٧٧
٢- انتقادات حول تساهله أو وهمه في إخراج الأحاديث في المستدرك: ٨٤
أ- في قوله "صحيح على شرط الشيخين، أو أحدهما" ٨٤
ب- في قوله "صحيح الإسناد" ٨٦
ج- في قبول تفرد الراوي ٨٦
د- في إخراج روايات ضعيفة ٨٧
هـ- في إخراجه أحاديث شديدة الضعف ٨٧
و- في إخراجه روايات ضعيفة مع معرفته بها، قاصدا للترغيب أو للضرورة ٨٨
ز- في إخراج الموضوعات ٨٨
ح- في الجرح والتعديل ٨٩
٣- اختلاف العلماء على موقفين من تصحيحات الحاكم ٩١
٤- اعتذار الحفاظ عن وجود الضعاف والموضوعات في المستدرك ٩٢
الفصل الرابع: تقويم أحاديث المستدرك: ٩٦
المبحث الأول: تقسيمات العلماء لأحاديث المستدرك ٩٧
أ- تقسيم الذهبي ٩٧

ب- تقسيم ابن كثير ٩٨
ج- تقسيم ابن حجر ٩٨
المبحث الثاني: الأحاديث التي سكت عنها الذهبي ودراسة نماذج منها ١٠٤
- الحديث الأول ١٠٥
- الحديث الثاني ١٠٧
- الحديث الثالث ١٠٩
الخاتمة: النتائج والاقتراحات ١١٢
قائمة المصادر والمراجع ١١٦

الفصل التمهيدي

- المقدمة
- إشكالية البحث وأسئلته
- أهداف البحث
- منهجية البحث
- الدراسات السابقة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد!

فالإسلام دين عالمي خالد، أوحاه الله إلى نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام؛ ليكون هداية ورحمة للعالمين، ومكملاً لما سبقه من الرسالات، وناسخاً لما قبله من التشريعات. ويتمثل هذا الوحي الإلهي في مصدرين أساسيين، وهما القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

فالقرآن الكريم وحي الله المتلو المعجز، والمتعبد بتلاوته، نزل منجما في فترات من الزمان، تكفل الله بحفظه عن تغيير أو تحريف كما قال تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الذكر وإنا له لحافظون﴾ الذاريات: ٥٦. ويشتمل هذا الكتاب على المبادئ والأنظمة الحياتية والدينية، والتي تحتاج إليها البشرية لتنظيم حياتها وتدبير شؤونها كخليفة الله في الأرض، وإرشادها إلى سعادة العاجل والآجل.

وأما السنة النبوية، فهي وحي غير متلو، إما بوحي جلي أو بوحي تقريري؛ ليفسر تلك المبادئ والقضايا المجملة في القرآن الكريم، ويزيد عليه في الحكم والتشريع. ونظراً لأهميتها، فقد اعتبرت المصدر الثاني بعد القرآن من حيث الثبوت، والصنو للقرآن من حيث الاحتجاج، فإنها مصدر لا غنى عنه في استنباط الأحكام الشرعية، ولولاها لاختلفت الأمة في تطبيق أحكامه، وصعب عليهم تنفيذ أوامر ربهم.

ومنذ عصر الرسالة، فقد لاحظ الصحابة هذه الأهمية للسنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، فنجدهم يهتمون بحفظها، والعمل بمقتضاها وكتابتها، بيد أن أمر الكتابة لم يكن مفتوحاً للجميع مخافة اختلاط القرآن بغيره من كلام البشر. والفترة ما بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام قد شهدت من الصحابة اهتماما زائداً بسننه عليه الصلاة والسلام والاعتناء بها، لحل المشاكل والمستجدات التي واجهوها نتيجة توسع حدود الدولة الإسلامية والفتوحات التي شملت البلدان والأمصار المجاورة من العرب والعجم.

والفتنة التي بدأت بمقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه قد فتحت ثغرات واسعة لافتراق الأمة الإسلامية في فئات وجماعات، واحتاج أصحاب كل فرقة إلى الأدلة والبراهين لتأييد ما ذهبوا إليه، فتعمد البعض منهم الكذب على الرسول ﷺ، فوضعوا أحاديث ونسبوها إليه، لإظهار صدق ما ذهبوا إليه من أفكار ونظريات، حتى يجذبوا إليها الناس. هذا من جانب. ومن جانب آخر، فقد نظر البعض إلى السنة النبوية نظرة رافضة أو تشكيكية، فشككوا في حجيتها، أو أنكروها جزئية أو كلية لنصرة مذاهبهم وآرائهم الشخصية.

وقد ارتكز اهتمام العلماء على إثبات حجية السنة النبوية، وبذلوا جهوداً جبَّارةً في مناقشتها، والرد على منكريها، لصيانة هذا الدين من الخلل والانحراف، بجانب ما وضعوا من القواعد لتمييز الصحيح من الأحاديث من السقيم، والحق من الباطل. ومما لاشك فيه أنهم بذلك قد أسَّسوا لعلم مصطلح الحديث فيما بعد.

ويشهد عصر تدوين العلوم أن المسلمين قد اعتنوا بالعلوم والمعارف على اختلاف أنواعها، لاسيما السنة النبوية، وذلك عن طريق تدوين الأحاديث، وتأليف فنونها في الصحف واللوحات، كنوع من الضمان لها من الضياع والتلف. وقد ألفت أهم المصنفات وأمهاتها في هذه الفترة كالموطأ للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، والرسالة للشافعي (ت ٢٠٤هـ)، والمسند لأحمد ابن حنبل (ت ٢٤١هـ) وغيرها من المصنفات الحديثية مما يطول ذكرها.

ويلاحظ من النظر في طريقة مناهجها أن البيئة والظروف آنذاك كانت قد شكلت طبيعة مصنفاتها، فتجد أن أكثر ما دون في السنة النبوية هي متداخلة بالعلوم المتنوعة، لا سيما الفقه، وأغلب الأحاديث مروية بالأسانيد، ومختلطة بين الصحيح والضعيف. حتى تأتي المرحلة التي تطور فيها منهج المسلمين في التأليف، حيث وضعوا مصنفاتهم، ورتبوها حسب التقسيم الموضوعي للأحاديث وتبويبها على الموضوعات المخصوصة، فتكوَّن من ذلك؛ التراث الحديثي من المصنفات والمؤلفات المتنوعة في طبيعتها وشكلها، والتي عُرِفت بأسماء مختلفة كالسنن، والجوامع، والمصنفات، والموطآت، والمسانيد، والمعاجم، والمستخرجات، والمستدركات، وغيرها.

وعلى رأس تلك الجهود العلمية في صيانة السنة النبوية وحفظها، تجريد الأحاديث النبوية الصحيحة في مدونات خاصة تتمثل في: الجامع الصحيح لإمام المحدثين أبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)؛ والجامع للإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ). فهذان الكتابان قد تلقتهما الأمة بالقبول، واعتبروهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم.

وهذا في الحقيقة قد مهد الطريق للأجيال التي تلت البخاري ومسلم للاهتمام بهما والاعتناء بمنهجهما، فبعضهم استخرجوا أحاديث كتابيهما بأسانيدهم المستقلة؛ طلبا لعلو الإسناد، أو تعدد طرقها كما فعله الإسماعيلي (ت ٢٩٥هـ) وابن منده (ت ٣٩٦هـ) وأبو نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) وغيرهم في مستخرجاتهم.

والبعض الآخر استدركوا على الصحيحين أو على أحدهما الأحاديث التي فاتتهما وهي على شرطهما، أو على شرط أحدهما، في مصنفات مستقلة. وهذا النوع الثاني يعرف بالمستدركات، وأشهرها ما كتبه الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، وسماه "**المستدرك على الصحيحين**".

صنفه الحاكم ليستدرك فيه على الصحيحين ما فاتهما من الأحاديث، وهي إما على شرطهما، أو على شرط أحدهما. ومن ثم هو يشكل مصدرا ثرا لكثير من الأحاديث الصحيحة المحتج بها في الأحكام والعقائد وغيرها، بيد أنه قد وجهت إليه انتقادات من المحدثين والحفاظ لبعض الأحاديث فيه التي لا تستوفي تلك المواصفات التي ألزمها صاحبها على نفسه، وطالت المناقشات حوله، والتي تجدها مبعثرة في المصنفات والكتب الحديثية.

ونظرا إلى أهمية هذا الكتاب ومكانته في التراث الإسلامي، بدت الحاجة لدراسة هذا الكتاب دراسة مستفيضة من حيث تحليل منهج المؤلف فيه، وتنفيذه ذلك المنهج، وتقويم الأحاديث التي تكلم عليها الحفاظ؛ لكشف الستار الذي حجب نوره، ولفهم صناعات المحدثين في مجال الحديث ووسائلهم للنقد والتحليل. ولأجل ذلك كله اخترت لنفسي أن أكتب فيه كمتطلب تكميلي لمرحلة "الماجستير" في السنة، وبالله أستعين، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

إشكالية البحث وأسئلته:

اشتهر كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري لدى العلماء قديماً وحديثاً، لاشتماله على أحاديث ألزم بها الإمامين البخاري ومسلم، مما وفّر زيادة في الروايات والأخبار الصحيحة عن النبيﷺ.

ولكنه على الرغم من ذلك، لم يسلم من نقد الحفاظ من المحدثين والأئمة البارعين، وذلك لاحتوائه على بعض الروايات التي لا تتوافق وشرط الشيخين أو أحدهما، مما يفرض دراسته دراسة مستفيضة للكشف عن منهج مؤلفه فيه، ومدى تنفيذه ذلك المنهج، وكذلك تقويم الانتقادات الموجهة إليه، ومناقشة أحاديثه، لإبراز الحق في ذلك، ووصفه بما يليق من المكانة العلمية. ومن ثم، فهذه الدراسة ستكون محاولةً من الباحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- من هو أبو عبد الله الحاكم النيسابوري؟ وما هي مكانته عند العلماء المسلمين؟

٢- ماذا يعنى بالمستدرك؟ وما هي خصائص المستدرك على الصحيحين للحاكم؟ وما هي مكانته في التراث الإسلامي؟

٣- ما هو منهج المؤلف فيه لتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وتعديل الرواة وتجريحهم؟

٤- هل الحاكم التزم بمنهجه ذلك في كتابه "المستدرك على الصحيحين"، أم لا؟ وما هو أهم الانتقادات الموجهة إليه؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الأهداف التالية:

١ - فهم منهج المؤلف، والتعرف على صناعته الحديثية في كتابه هذا.

٢ - محاولة الكشف عن الغوامض والإشكالات التي أثيرت حول الكتاب من حيث درجات الأحاديث الموجودة فيه.

٣ - محاولة وصف الكتاب بما يليق من المنزلة والدرجة العلمية، بناءً على القواعد العلمية الصحيحة، بعيداً عن التعصب والتحيز النفسي.

منهجية البحث:

تختص البحوث العلمية المعاصرة بالمناهج التي تلائم طبيعتها وأغراضها من الوصف أو التحليل أو النقد وغيرها، وتتفاوت حسب أنواعها وأجناسها في الميادين المختلفة من الدراسات النظرية البحتة إلى الدراسات التطبيقية والميدانية وغيرها.

ولذلك فقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التاريخي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي. أما المنهج التاريخي الوصفي فقد اتبعته في عرض المعلومات التاريخية لحياة المؤلف وكتابه "المستدرك على الصحيحين". وأما المنهج التحليلي النقدي فقد اتبعته في تناول منهج الحاكم في المستدرك، ومدى تطبيقه المنهج الذي هو ألزم نفسه به في هذا الكتاب، وتقويم أحاديثه من حيث الصحة والضعف.

فهي دراسة نظرية تطبيقية تستوعب المناهج العلمية المختلفة من المناهج التاريخية والوصفية والتحليلية والنقدية، بهدف إعطاء تصورٍ شاملٍ للكتاب، وفهمٍ دقيقٍ لمنهج المؤلف وصناعته الحديثية فيه، بجانب تقويم الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب وتقديرها، معتمداً على المصادر الإسلامية القديمة والحديثة التي توصل إليها الباحث أثناء دراسته لهذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

من خلال المطالعة في المواد العلمية المتعلقة بالموضوع في التراث الإسلامي، عرفت أن هناك عددا من الكتب التي اهتم بها أصحابها في تناولهم لكتاب "المستدرك على الصحيحين" للحاكم ومناقشته، إلا أنها كانت مبعثرة هنا وهناك، ومتداخلة فيما بينها، ويندر تخصيصها في مؤلفات خاصة. ونظرا إلى هذا، فقد قسم الباحث هذه المصنفات حسب طبيعة موضوعها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أولا: المصنفات الخاصة بالمستدرك على الصحيحين.

ثانيا: المصنفات في علوم الحديث.

ثالثا: المصنفات في كتب الرجال وتراجمهم.

أما النوع الأول فإنه متمثل في سائر الكتب والمدونات التي تناولت كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم من حيث تلخيصه، أو تحليله، أو نقد بعض الأحاديث فيه.

ومن أهم ما توصل إليه الباحث في هذا النوع كتاب "**تلخيص المستدرك**"[1] للإمام الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) الذي لخص فيه أحاديث المستدرك، وتتبع فيه حكم الحاكم على الأحاديث والتعليق عليها، إما موافقاً إياه على حكمه، وإما مبيناً لأخطاء الحاكم وغلطاته وأوهامه فيه.

فهذا كتاب قيم كبير النفع فيما يتعلق بأحوال الإسناد ورواته، إلا أنه يسكت أحياناً عن إصدار حكمٍ على بعض الأحاديث، وكذلك لم يفصِّل منهجه، ولا منهج الحاكم فيه، مما يصعب على الباحثين الكشف عن حقائق تلك الأحاديث المسكوت عنها، والاطلاع على أحوالها، بجانب عدم بيانه هو منهجه في موافقته على حكم الحاكم، أو إقراره بذلك، مما تسبب للاختلاف في عبارات المستفيدين من تلخيصه، وهو الآخر أيضاً لم يسلم من النقد كما سيظهر من تتبعاتنا لأوهامه في هذه الدراسة إن شاء الله.

وهناك كتابات أخرى من هذا النوع مثل كتاب "**المدرك في تصحيح المستدرك**" للإمام سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن المصري (ت ٨٠٤هـ)[2]. وكذلك كتاب "**توضيح المدرك في تصحيح المستدرك**" للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وكتاب "**تلخيص المستدرك**" للشيخ برهان الدين الحلبي. غير أن هذه الكتب الثلاثة لا يعرف عن وجودها شيء[3].

وأما كتب النوع الثاني (أي المصنفات في علوم الحديث) فكثير منها - أثناء مناقشتها لأهم القضايا المتعلقة بالحديث الصحيح - تشير إلى المستدرك إشارة عابرة.

ومن أشهر كتب هذا النوع، كتاب الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) بعنوان "**علوم الحديث**"[4] والمعروف بمقدمة ابن الصلاح، حيث إنه ذكر فيه خمسة وستين نوعاً من أحوال الروايات والرواة، وقواعد علوم الحديث روايةً ودرايةً، التي لا بد للعالم من معرفتها، وناقشها بدقة، مستوعباً فيه أقوال العلماء وصناعاتهم الحديثية، غير أنه -كما قلت سابقاً- لم يفصل الكلام في

---

[1] شمس الدين الذهبي: **تلخيص المستدرك**. بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ.

[2] انظر: حاجي خليفة: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٢م: ٢/ ١٦٧٢ .

[3] محمد بن جعفر الكتاني: **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**. دمشق: دار الفكر، ١٩٦٤م: ص ٢٢ .

[4] أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح): **علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦م.

المستدرك على الصحيحين للحاكم، وإنما أشار إليه إشارة عابرة عند تناوله موضوع الحديث الصحيح في فقرتين أو ثلاث فحسب.

وجاء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، واختصر كتاب ابن الصلاح في كتابه "**الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث**"[٥]، وزاد عليه تعليقات قيمة ومفيدة في الموضوع، كما أنه قسم أحاديث المستدرك، وتكلم عن تساهل الحاكم، وغيرها من القضايا، بيد أنها كلها بشكل موجز كما يصفه عنوان كتابه، مما لا يسعه استيعاب كل ما يدور حول الكتاب المستدرك على الصحيحين ومنهج الحاكم فيه.

ثم جاء الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وألف كتابه "**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**"[٦]، الذي قيد فيه بعض الملاحظات على ما كتبه ابن الصلاح، ووضح بعض الإشكاليات فيه. وهو كتاب قيم ومفيد، ومنظم حسب تنظيم كتاب ابن الصلاح. وقد فصل الكلام عن المستدرك للحاكم، وبسط ما اقتصره ابن الصلاح، وزاد عليه في بيان المراد من قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما"، وبيان مواقف العلماء من تساهله، وغيرها، إلا أنه أيضا لم يتناولها بشكل مستفيض، وإنما جاء كتابه هذا تكملة لما كتبه ابن الصلاح في صفحتين فحسب.

وعلى هذا المنوال، فقد ألف الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢هـ)كتابه "**النكت على كتاب ابن الصلاح**"[٧] حيث إنه حذا حذو من قبله من العلماء في تكميل ما فات ابن الصلاح في كتابه، وبسط ما اختصره، وحققه بدقة. وأما ما ذكره ابن الصلاح عن المستدرك بخصوص، فقد توسع الحافظ ابن حجر فيه، وبين بعض آراء العلماء حوله، وقسم الأحاديث فيه إلى ثلاثة أقسام، مبينا رأيه الخاص فيه، خلافا لما ذهب إليه الذهبي وابن الصلاح وابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) وغيرهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مناقشته في هذه القضية اتسمت بنوع من المحدودية والاختصار، ولم يستوعب فيه منهج الحاكم بأكمله لأن الكتاب موضوع للتعليق على

---

[٥] أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي: **الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث**. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م.

[٦] زين الدين عبد الرحيم العراقي: **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**. بيروت: دار الفكر، ١٩٨١م.

[٧] ابن حجر العسقلاني: **النكت على كتاب ابن الصلاح**. المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٤م.

كتاب ابن الصلاح في شتى فنون مصطلح الحديث وتلخيصه، وليس لمناقشة منهج من مناهج العلماء بالتفصيل.

وفي جانب آخر، فقد شرح الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) منظومة الحافظ زين الدين العراقي، وسماه "**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**"[٨]، وهو أكثر الشروح تداولا بين طلاب هذا الشأن؛ لاشتماله على الفوائد والأصول التي لم تجتمع في غيره من الشروح. وفي شرحه لبيت العراقي "الصحيح الزائد على الصحيحين" بيَّن أن منه "المستدرك على الصحيحين"، وناقش أقوال العلماء فيه، وفي تساهل مؤلفه في الحكم على الحديث. ومقارنته بالكتب الأخرى التي التزم فيها أصحابها بإخراج الحديث الصحيح، غير أنه لم يفصل الكلام حول منهج الحاكم في المستدرك، ولا عن أنواع الأحاديث فيه.

وجاء بعده الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وألف كتاب "**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**"[٩]، والذي تناول فيه ذكر جميع فنون مصطلح الحديث في شتى أنواعها، وامتاز كتابه بعرض أقوال من سبقه من العلماء في القضايا، وزاد عليها الفوائد المستنبطة منها، والتنبيهات في الخلاف بين العلماء والمحدثين، ولكنه بالنسبة إلى المستدرك على الصحيحين للحاكم، لم يفصل الكلام في منهجه، وإنما ركز على عرض أقوال العلماء حوله ومناقشتها، خاصة ما يتعلق منها بتساهل الحاكم، بالمقارنة مع شيخه ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) وتلميذه البيهقي (ت ٤٥٨هـ).

وأما كتابات المعاصرين في مجال الحديث وعلومه، فلم تتجاوز التحليل والتحقيق للمناهج والأقوال لمن سبقهم من العلماء، كما كانوا يتصدون للبحث عن مشاهير كتب السنة وفهرستها، وبيان فوائدها والتعليقات حولها. ومن هذه الكتب "**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**"[١٠] للشيخ محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، جمع فيه أهم المصنفات في الحديث وعلومه، منذ أوائل عصر التدوين حتى عصره، مع ذكر

---

[٨] أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي: **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**. دار الإمام الطبري، ١٩٩٢م.

[٩] جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي: **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م.

[١٠] محمد بن جعفر الكتاني: **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**.

الفوائد والمعلومات المهمة المتعلقة بها من: مناهج مؤلفيها، والتعليقات، أو الشروح عليها، وبعض الملاحظات حولها، وهو كتاب مفيد شامل لأكثر مصنفات في الحديث وعلومه، سواء هي مطبوعة الآن أم مفقودة.

وفي عرضه لكتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم، بدأ ببيان نبذة عن تاريخ المؤلف، وأهم الكتب المصنفة حول المستدرك، ثم نقل كلام الأئمة والحفاظ حوله، وانتقاداتهم للأحاديث فيه، إلا أنها موجزة ومختصرة بنحوٍ لا يسمن ولا يغني من جوع في كثير من القضايا المتعلقة به.

وكذلك الدكتور نور الدين عتر (عالم معاصر) ناقش في كتابه "**منهج النقد في علوم الحديث**"[11] بعض كتب الحديث المشهورة والمهمة أثناء معالجته القضايا المختلفة، منها المستدرك على الصحيحين للحاكم، ولكنه لم يتجاوز ما قاله السابقون فيه.

وأما كتب النوع الثالث (أي المصنفات في كتب الرجال وتراجمهم) فإنها أثناء ترجمة الحاكم تناول بعض الشيء عنه وعن منهجه. وأهم كتاب في هذا النوع كتاب "**تذكرة الحفاظ**"[12]، و"**سير أعلام النبلاء**"[13] كلاهما للحافظ الذهبي الذي ذكر فيهما بعض آراء العلماء حول المستدرك على الصحيحين للحاكم، ومناقشتها وترجيحها بذكر بعض الأمثلة المتعلقة بها، فهو كتاب قيم مفيد في معرفة شأن عالم من العلماء، وما يدور حوله من القضايا الأساسية.

يستنبط من خلال هذا العرض أن تلك الكتب المشار إليها لم تتناول منهج الحاكم في كتابه المستدرك على الصحيحين بشكل مستفيض ومركز، وإنما أشارت إليه إشارةً عابرة ضمن معالجتهم القضايا المتعلقة بالحديث وعلومه ورجاله بشكل عام.

وبناء على هذا، بدت الحاجة ماسَّةً لدراسة كتاب "المستدرك على الصحيحين" للحاكم، وتحليل منهج مؤلفه فيه، وكذا تقويم الأحاديث فيه، ومدى تطبيقه المنهج الذي وضعه لنفسه، كشفاً للالتباس والغموض الذي يدور حوله، ثم وصفه بما يليق به من المستوى والمكانة العلمية.

---

[11] نور الدين عتر: **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٢م.

[12] شمس الدين الذهبي: **تذكرة الحفاظ**. حيدرآباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٠م.

[13] شمس الدين الذهبي: **سير أعلام النبلاء**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

الفصل الأول: نبذة تاريخية عن حياة الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري

المبحث الأول: عصر الحاكم ونشأته

المطلب الأول: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية

المطلب الثاني: نشأة الإمام أبي عبد الله الحاكم

المطلب الثالث: شيوخه وتلامذته

المبحث الثاني: مكانة الحاكم وآثاره العلمية:

المطلب الأول: مكانته عند العلماء

المطلب الثاني: آثاره العلمية

المبحث الأول: عصر الحاكم ونشأته

المطلب الأول: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية

الإنسان وليد بيئته، هي تؤثر في تشكيل فكرته وشخصيته، منذ صغره إلى أن يشيب ويكبر، وذلك عن طريق معاشرته المجتمع حوله، وتعلمه ثقافتهم وتقاليدهم. فلذلك تعتبر معرفة البيئة من العوامل الرئيسية في فهم حياة شخص من الأشخاص، ومعرفة ما جرى فيه من الحوادث والوقائع، وما نتج عنه من الأفكار أو النظريات العلمية طوال حياته في عصره. ومن أهم عناصر البيئة التي لها تأثير فعال في تقدير حياة البشر العوامل الأساسية التالية: الحالة السياسية، والحالة الاجتماعية، والحالة العلمية.

فالحالة السياسية للشرق الإسلامي في القرن الرابع الهجري بشكل عام، تتمثل في ضعف الخلافة العباسية، وانحطاط تأثيرها ونفوذها، منذ أن استولى الخليفة المتوكل على الحكم (سنة ٢٣٢-٢٤٧هـ)، لعدة عوامل أسهمت في ضعفها، أهمها اعتماد خلفاء بني العباس على الفرس والأتراك في جميع شؤون الدولة، حتى الشؤون العسكرية، واستيلائهم على الحكم، حتى أصبحت لهم سلطة اختيار الخلفاء وعزلهم حسب ميولهم وأغراضهم[1].

وأشد من هذا، تدخُّلُ النساء في أمور الدولة، نتيجة صغر سن الخليفة وانصرافه إلى اللهو، مما أدى إلى فساد التدبير والحكم، كما هو واضح في عصر الخليفة المقتدر (٢٩٥-٣٢٠هـ)، وأخيه من بعده القاهر بالله أبي منصور محمد بن المعتضد (٣٢٠-٣٢٢هـ). وترتب على ذلك انتشار الفتن في الدولة الإسلامية كلها، وأصبح الوزراء والأمراء يتصارعون فيما بينهم من أجل الحكم والولاية[2].

ومن أبرز مظاهر الضعف في الخلافة العباسية حينئذ، استطاعة الروم محاربة حدود الولايات الإسلامية والاعتداء عليها مرارا، وظهور دويلات صغيرة تنافس الخلافة العباسية في بغداد كالصفارية، والسامانية، والبويهية، وغيرها. ويمكن تقسيم طبيعة تلك الدويلات وقتئذ إلى نوعين أساسيين:

---

[1] حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م: ٣/ ٢.

[2] المرجع السابق: ٣/ ٢١-٢٤.

أولاً: الدول المستقلة، كالطاهرية في خراسان (٢٥٩-٢٦٥هـ)، والصفارية في سجستان (٢٥٤-٢٩٠هـ)، والسامانية في بلاد ما وراء نهر جيحون (٢٦١-٣٨٩هـ)، والغزنوية التي هي وليدة الدولة السامانية (٣٥١-٥٨٢هـ).

ثانياً: الدولة البويهية المسيطرة على الخلافة العباسية في بغداد، والتي اتخذت من مدينة شيراز عاصمةً لها (سنة ٣٣٤-٤٤٧هـ) [٣].

فكل هذا أدى إلى انتشار الحروب في المجتمعات الإسلامية، وانكسار وحدة المسلمين وافتراقهم إلى الفرق والطوائف. وفي الحقيقة، قد أسهم الخليفة العباسي الراضي بالله (٣٢٤هـ) في نشأة تلك الدويلات عندما ولى محمد بن رائق منصب أمير الأمراء، بحيث إنه يسيطر على تدبير كافة أحوال الدولة كمحاولة لقمع النزاع بين الأمراء في الحكم وتدخلهم في شؤون الدولة. وبالعكس، فقد شجع هذا النظام المنافسة بين الأمراء والحروب فيما بينهم لرغبتهم فيه. فالحكم والتدبير يتغير كلما يتغير الأمير، وهذا يؤدي إلى الفساد الإداري والسياسي لعدم استقراره ونفوذه.

وقد استفاد البويهيون من هذا النظام، ومن الحالة السياسية الضعيفة، حتى تمكنوا من الاستيلاء على بغداد سنة ٣٣٤هـ، ولقبوا أنفسهم أمير الأمراء، وأصبح خلفاء بني العباس ألعوبة في أيديهم لا حول لهم ولا قوة، ولا نفوذ ولا سلطة. ولكن أمراء بني بويه هؤلاء قد أكثروا المنازعات والقتال فيما بينهم حول الميراث والسلطة، مما جعل الخلافة في دوامة من الاضطراب والقلق بدون الأمن والوقار[٤].

و"مدينة نيسابور" مولد الإمام أبو عبد الله الحاكم ومنشؤه، كانت تحت سيطرة الدولة السامانية (٢٦١-٣٨٩هـ)، المتقاتلة فيما بينهم على الحكم بعد وفاة خليفتهم أحمد بن إسماعيل السامانى في سنة ٣٠١هـ. وفي سنة ٣٣١هـ، ظهرت الدولة البويهية تنافسها، وأخذت بعض مناطقها كالري وغيرها، وحصلت معركة طويلة بينهما، استمرت لمدة خمس سنوات من سنة ٣٥٧-٣٦٢هـ. وفي نفس الوقت، خرج بعض قواد الولايات

---

[٣] المرجع السابق: ٣/ ٥، وأحمد مختار العبادي: **في التاريخ العباسي والفاطمي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٢م: ص ١٤٩ وما بعدها.

[٤] المرجعان السابقان: ٣ ص ٢٦-٢٨، وص ١٦٦.